

في وجهه فاطلقة الاسلام والحديث الاخر من علق تيممة فلا اثم له كالم
 بنقته وانها تمام العوا والشفق وانما جعلها شركا لانها رادوا بها وفي
 التقدير المكتوبة عليهم وطلبوا دفع الاذى من غير اثم الذي هو واخذ
 اسقى من الاثر **قوله في النظر والمس قوله**
 لانه لا ينكها قلت معنى كلامه لا ينكح لانه ينظر من اعضا الحرة الى غير
 وجهها او كنهها المقصود من جواز النظر الى غير الوجه والكفين والذلاله على
 جواز النظر الى هذه الاعضاء وليس فيه ما يدل على التحريم في النظر الى هذه
 الاعضاء ولا يدل التركيب عليه فافهم ان معنى عيني **قوله** والمراود به مواضعها
 قاله الاتقاني وذكرها في التوبة وادوم عليها للمصلحة في الاستئذان **قوله**
 وهذا ببيند في قوله الاتقاني وعنا صحابنا وابتان في القدم في قوله
 اجاز النظر اليها ولا يباح النظر في غير ذلك الوجه والكفة وما كان الكرم في
 مختصه قال ابن سباج عن الحسن بن علي بن حنيفة انه يجوز له وجهها وكفيها
 وقومها انتهى **قوله** لم يزوج راحة الحجة ضنطها المشاير والقلم في التاوس
 الرا قال ابن التورثيه من قبل نفسه معا هذه لم يزوج راحة الحجة اي لم يزوج
 وجهها يقال له راحة يزوج ويلاخ او اراح يزوج اذا وجد راحة الشئ وانقلته
 فهو روي بها الحديث انتهى **قوله** لانه امانة المواضع اي لانه امانة
قوله تخرا عن التبع بقدر الامكان قاله الاتقاني واما الشهادة والقضا فلان
 الشهادة لا يقع مع جهالة الوجه والقضا كذلك فكان فيهما الضرورة
 وللضرورة الماسة انما اباح المحرم كضرورة المحصنة يباح بها تاوله المحبة
 بخلاف صورة المعاملة لانه المعاملة مع المجهولة الوجه جائزة فلم يكن فيه ضرورة
 ماسة وفيه حرج فاجاز النظر من غير شهوة للمعاملة ولم يبع حال الشهوة واما
 حال ارادة النكاح والشر فلا ينظر بشهوة ما حرم لعينه وانما حرم لانه يصير
 سببا للوقوع في الزنا والنظر عند ارادة النكاح والمراود به سببا للوطئ الحلال
 لانه لا يزوجها **قوله** لعين منها بسبب اي ليس يحرم منها انتهى **قوله** لم يزوج
 يقال منعه اي قام عليه في مواضعها اتفاقا **قوله** وتعليق راسه من ما يروي
 انتهى قاله في المصباح فليست راسه فليما من ما يروي نعمت من الغل انتهى
 بروق ولا يبا وعمان في انتهى اتفاقا **قوله** وفي التفتيح فيمنعه ولا يزوجها
 انتهى اتفاقا **قوله** ووجه الفرق بين نظرها ونظره حيث كان نظر الرجل
 وعرض بصره فاستحيا النساء اتفاقا **قوله** ان ينظر اليه الرجل لانه امره
 اي ذكره المحرم وليان يعمل في بيتها محجورة والنساء تنظر اليه فلو لم يحرم النظر
 اذ في ذلك الى نفسية الامر على اناس مختلفا لجواز ولان المرأة لا تستحي من المرأة
 كما لا يستحي الرجل الرجل فاذا اجاز النظر الى الرجل كذلك يجوز للمرأة النظر الى المرأة
 لانعدام الشهوة غالبا ووجود المحاسنة كما في نظر الرجل للرجل انتهى اتفاقا **قوله** لان

الرجال

الرجال حتى اجازوا الاذن الرجل فتعبدوا بحجرا عنها حاجرة وتعليق ذلك فلو لم
 تجوز لها النظر اليه لضاق الامر على الناس في ذلك انتهى اتفاقا **قوله**
 الا ان الاوليه ان لا ينظر اليه لما روي عن عائشة رضي الله عنها فقضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولم يبرئ مني ولا من منة وهذا من مكانه والاخلاق فلا بد له على تحريم
 النظر لما قلنا انتهى غايته **قوله** والعرض موضع التملؤج في قوله لانها محجورة عليه
 عليه التا سبداي وينبغي له النظر والمس والرجل في قوله في المنع وانه غير الاتقاني
 الولوجي رحمه الله والحكم في النظر والمس والرجل في الاثر لانه مع غيره كما حكم في
 النظر والمس مع محاربه لانه الاما ضرورية في الاما موضع وينتهي التا طعم من
 الاجابة لان الاما تستشري لاجل حذامة داخل البيت وخارج البيت وتكون
 متشعبة للاعمال محجورة داخل البيت وخارج البيت فتكون مكشوفة في هذه
 المواضع داخل البيت وخارج الحرم عليها لانه امره امره من الاجابة وحرم
 عليه الاجابة النظر اليها لضاق الامر على الناس وما ضاق امره اتسع حكمه
 كما في المحاربه وكذا في المنع ضرورة لان امره امره الرجل يحتاج ان يحرم زوج
 مولانا ونحوه ويحرمه رجله وكذا امره الرجل الا ان يحتاج ان يحرم الما الا ان
 حتمت الضرورة في الاما ولا ينبغي ان يحرم تشا اجاز النظر اليه لا مكشوف
 ولا غير مكشوف لان ينظر الى حمله او يتروك بها فلا بأس حينئذ بان باخذت
 ردها او ظهرها كما في المحاربه انتهى **قوله** علاها بالرد اي صورت علاها
 اي راسها انتهى غايته **قوله** فان يباح له النظر والمس للضرورة قال في الاسلام
 في ستر الحامع الصغير وكذا العدة وروي عن محمد بن كوفه للشافعي من بين من ذلك لان
 بالنظر حفاة ولم يراو حشيتة هو ذلك بالضرورة العلم بشؤونها انتهى اتفاقا
قوله في المنع ولا تقرض الامه اذا بلغت في ازار او احد بعيني لا تقرب عليا لبيع
 كقولك انتهى غايته **قوله** ولو كانت حشيتة غيره فذلك ان كان الاتقاني فاما
 اذا كانت امة منكوحة فالاذن الى المولى في قول علماء بنا جميعا بالاخلافة منهم في ظاهر
 الرواية كذا ذكر محمد بن ابي الصغير وفي كتابه الاثار وايضا عن ابي يوسف
 ومحمد بن اذن في العزل اليها لان قننا الشهوة حتمها لاجل مولاها وجه الظاهر
 ان الولد حق المولى لانه مملوك فكان الاذن في العزل اليه كاحرة انتهى وكنته ما فنده
 ذكر في بعض المواضع انه يعزله عن زوجته بغير اذنها خوفا من قوله المستوي في
 هذا الزمان ذكره الولوجي في اخر الكراهية انتهى **قوله** وفي
في الاستئذان وغيره وهو طلب الاستئذان من الرجل عن الرجل وهو نوحات
 مستحب وهو لا يبيع بشئها اذا اراد بيعها وواجب وهو على المستوي وهو ماله
 بحسب الاستئذان البايع صياغة لما به اذا احتمل ان يخلعها فله منة ودينها انما ملكه
 البايع وحقه فاقرب في الوطئ فلا يمنع منه وما قاله من لصياغة تجعله باستئذان المستري